قاعدة

الواسطة بين الحق والخلق

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

طبعة جديدة معتمدة على نسخة خطية

اعتنى بنشرها والتعليق عليها

الشيخ الدكتور

أبو عبد الرحمن عبد المجيد جمعة

الأستاذ بالجامعة الإسلامية قسنطينة

مكتبة وتحيات الغرباء الأثرية

قاعدة

الواسطة بين الحقّ والخلق

لشيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله

تحقيق

أبي عبد الرحمن عبد المجيد جمعة

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

1428هـ-2007م

تسعيدة الغرباء للأثري بالجزائر

مُقَدِّمَة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ .

أمّا بعد، فإنّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار.

فهذه رسالة لطيفة منيفة، لشيخ الإسلام أبي العباس تقيّ الدين عبد الحليم بن عبد السلام الشهير بابن تيمية رحمه الله تعالى، تضمّنت الكلام على الواسطة بين الحقّ والخلق وأقسامها وأحكامها، وقد سبق نشر هذه الرسالة ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ١٢١-١٣٨)، ونظرا لأهمّيتها -رغم صغر حجمها- اعتنى بنشرها كثير من الفضلاء، فقد استلّها من المجموع الشيخ محمد جميل

زينو، وقام بدراستها وتحقيقها، ونشرتها مطابع الجامعة الإسلامية -المدينة النبوية-، كما قامت الرئاسة العامة لإدارة البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية بطبعها ونشرها، كما عني أيضا بطبعها المكتب الإسلامي بتحقيق محمد زهير الشاويش معتمدا في ذلك على نسختين خطّيتين، وقام الشيخ الألباني رحمه الله بتخريج أحاديثها؛ والحق أنّه ليس هناك فوارق كثيرة بين هاتين النسختين وبين النسخة المطبوعة ضمن المجموع.

ولم تخل كلّ هذه الطبعات من سقط أو تصحيف، لذا قويت عزيمتي، وحرّكتني داعيتي إلى إعادة طبعها ونشرها من جديد، سالمة من العيوب التي كدّرت صفوها.

وقد اعتمدت في ذلك على نسخة خطّية، مصدرها: مكتبة الغازي خسرو بك بمدينة بوسنا في جمهورية سراييفو

-يوغسلافيا-، وتوجد نسخة منها مصورة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بالكويت-، وهي برقم: م١٦٢ الموضوع: العقائد، وورد اسمها في المخطوط: قاعدة الواسطة، ونسبها الناسخ إلى الإمام عزّ الدين بن عبد السلام فوهم، فقال: قاعدة الواسطة للشيخ الإمام مفتي الأنام عز الدين بن عبد السلام رحمة الرحيم العلاّم. وتقع في خمس ورقات -(٥ق ٤-٨)- ضمن رسالة أخرى لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهي: «الكلام في الغوث والأوتاد الأربعة... والقلندرية»، وقد يسّر الله لي تصويرها من موقع «ملتقى أهل الحديث» المحروس، أعان الله القائمين عليها.

وقمت بنسخها -واعتبرتها الأصل-، وقابلتها بالنسخة المطبوعة ضمن المجموع، ورمزت لها بحرف

«م»، والمطبوعة بتحقيق زهير، ورمزت لها بحرف «ز»، وصحّحت الخطأ أو التصحيف، واستدركت النقص الواقع في الأصل أو الفرع، وجعلته بين معقوفتين []، ونبّهت على ذلك في الحاشية، كما نبّهت على الأخطاء الواقعة في طبع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض، وذكرت ذلك في موضعه، وخرّجت أحاديثها بالإحالة إلى مصادرها، وبيان درجتها.

هذا وأسأل الله العظيم أن يجعل عملي كله خالصا لوجهه الكريم، ولا يجعله لأحد من خلقه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب أبو عبد الرحمن عبد المجيد جمعة عشية يوم الأحد

٣ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ

وفاتن

صورة الورقة الأولى من المخطوط

النصّ المحقّق

[بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

وبعد، فهذه رسالة في مسألة في رجلين تناظرا، فقال أحدهما: لا بد لنا من واسطة بيننا وبين الله، فإنّا لا نقدر أن نصل إليه بغير ذلك.

الجواب[١]

الحمد لله ربّ العالمين؛ إنْ[٢] أراد بذلك أنّه لا بد من واسطة تبلّغنا أمر الله فهذا حقّ، فإنّ[٣] الخلق لا يعلمون ما يحبّه الله ويرضاه، وما أمر به وما نهى عنه، وما أعدّه لأوليائه من كرامته، وما وعد به أعداءه من

---

(١) في م: سئل شيخ الإسلام -قدس الله روحه- عن رجلين.... فأجاب.

(٢) في ز: من.

(٣) في ز: بأن.

عذابه، ولا يعرفون ما يستحقّه الله تعالى من أسمائه الحسنى، وصفاته العليا، التي تعجز العقول عن معرفتها، وأمثال ذلك إلاّ بالرسل الذين أرسلهم الله إلى عباده.

فالمؤمنون بالرسل، المتّبعون لهم، هم المهتدون الذين يقرّبهم لديه زلفى، ويرفع درجاتهم، ويكرّمهم في الدنيا والآخرة.

وأمّا المخالفون للرسل فإنّهم ملعونون، وهم عن ربّهم ضالون محجوبون، قال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الأعراف: ٣٥-٣٦]، وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ

وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦]، قال ابن عباس: «تكفّل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضلّ في الدنيا ولا يشقى في الآخرة»[1]، وقال تعالى عن أهل النار: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا

---

(١) أخرجه سفيان الثوري في تفسيره (١/ ١٩٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ١٣٨) وعبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٣٨٢) والطبري في تفسيره (١٨/ ٣٨٩) والحاكم (٢/ ٤١٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٢٩)، وساقه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢٤٣٨) بدون إسناد.

وقال السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٤١): «أخرجه الفريابي وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد بن حميد ومحمد بن=

فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾﴾ [الملك: ٨-٩]، وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الزمر: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۖ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا

= نصر وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصحّحه والبيهقي في شعب الإيمان من طرق»، وإسناده صحيح، وصحّحه الشيخ الألباني رحمه الله في تخريجه لأحاديث الرسالة بعدما عزاه للطبري فقط.

هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [الأنعام: ٤٨-٤٩]، وقال تعالى: ﴿۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَـٰرُونَ وَسُلَيْمَـٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَـٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ﴾ [النساء: ١٦٣-١٦٥]، ومثل هذا في القرآن كثير](١).

---

(١) هذه الجملة كلها ساقطة من الأصل.

وهذا ممّا أجمع عليه [جميع][١] أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى، فإنّهم يثبتون الوسائط[٢] بين الله وبين عباده، وهم الرسل الذين بلّغوا عن الله أمره وخبره، قال [الله][٣] تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥]، ومن أنكر هذه الوسائط فهو كافر بإجماع أهل الملل.

والسور التي أنزلها الله بمكّة مثل: سورة[٤] الأنعام والأعراف وذوات ﴿ألم﴾[٥] و﴿حم﴾ و﴿طسم﴾[٦]

---

(١) ساقطة من ز.

(٢) في الأصل: اعلم أنه قد أجمع أهل الملل على إثبات الوسائط..

(٣) ساقطة من م وز.

(٤) زيادة من ز.

(٥) في م وز: ﴿ألر﴾.

(٦) في م وز: ﴿طس﴾.

ونحو ذلك، هي متضمّنة لأصول الدين، كالإيمان بالله ورسله[١] واليوم الآخر.

وقد قصّ الله قصص الكفار الذين كذّبوا الرسل، وكيف أهلكهم [الله][٢] ونصر رسله[٣] والذين آمنوا، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٣]، وقال [تعالى][٤]: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾ [غافر: ٥١].

---

(١) في الأصل: رسوله.

(٢) ساقطة من م وز.

(٣) في الأصل: رسوله.

(٤) ساقطة من م وز.

وهذه[١] الوسائط تُطاع وتُتّبع، ويُقتدى[٢] بها، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿مَّن[٣] يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٥٧﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ٢١﴾ [الأحزاب: ٢١].

---

(١) في م ون: فهذه.

(٢) في الأصل: يهتدى.

(٣) في الأصل: ومن.

وإن أراد [أحد][(١)] بالواسطة: أنّه لا بد من واسطة [يتّخذه العباد بينهم وبين الله][(٢)] في جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يكون واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم، يسألونه ذلك، ويرجعون إليه فيه[(٣)]، فهذا من أعظم الشرك الذي كفّر الله به المشركين، حيث اتخذوا من دون الله أولياء وشفعاء، يجتلبون بهم[(٤)] المنافع، ويدفعون[(٥)] المضارّ، لكن

---

(١) ساقطة من م وز.

(٢) ساقطة من م وز.

(٣) في م: يرجون إليه فيه، وهو خطأ، وصحّحت العبارة الرئاسة فقالت: لعلّ الأصل: يرجون إليه فيه -كذا في طبعتها، وهي مكرّرة-، أو يرجونه فيه. اهـ. وقد علمت أنّ عبارة الأصل صحيحة سليمة.

(٤) في الأصل: بها.

(٥) كذا في ز، وفي الأصل: فيدفعون بها، وفي م: ويجتنبون.

الشفاعة لمن يأذن الله له فيها، [حتى][(١)] قال [الله][(٢)] [تعالى:][(٣)] ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝﴾ [السجدة: ٤]، [وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]][(٤)]، [وقال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾

---

(١) سقطت من الأصل، واستدركتها من م، وكذا وردت في المخطوطة التي اعتمد عليها زهير، لكن صوّبها في المتن فقال: حقّ.

(٢) زيادة من ز.

(٣) ساقطة من م و ز، وقد استدركها زهير في المتن.

(٤) أشار زهير إلى أن هذه الزيادة لم ترد في المخطوطة التي اعتمد عليها.

[الأنعام: ٧٠]][1]، وقال [تعالى][2]: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣] ، وقال [الله تعالى][3]: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾[4]

---

(١) ساقطة من م.

(٢) ساقطة من م وز، وزاد زهير: سبحانه.

(٣) ساقطة من م وز.

(٤) في م وز: تقديم وتأخير بين هذه الآية والتي قبلها، وما ذكر في الأصل أنسب للسياق، لأنه قال بعدها: قالت طائفة: كان أقوام ....، وهو تفسير لآية الإسراء.

[الإسراء: ٥٦-٥٧]. قالت[١] طائفة من السلف[٢]: «كان أقوام [من الكفار][٣] يدعون المسيح والعزير والملائكة [والأنبياء][٤]، فبيّن الله لهم أنّ الملائكة والأنبياء لا يملكون كشف الضرّ عنكم[٥] ولا تحويلا، وأنّهم يتقرّبون إلى الله[٦]، ويرجون رحمته، ويخافون عذابه».

وقال [الله][٧] تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى

---

(١) في م و ز: وقالت.

(٢) وهو مرويّ عن ابن عباس ومجاهد. أنظر تفسير الطبري (١٥/ ١٠٦) والدر المنثور (٥/ ٣٠٥).

(٣) ساقطة من م وز.

(٤) ساقطة من م وز.

(٥) في م وز: عنهم.

(٦) في الأصل: إليه.

(٧) ساقطة من م ون.

مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٧٩-٨٠]، فبيّن سبحانه [وتعالى][1] أن اتخاذ الملائكة والنبيّين أربابا كفر، فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط، يدعوهم ويتوكّل عليهم، ويسألهم جلب المنافع، ودفع المضارّ -مثل: أن يسألهم غفران الذنوب[2]، وهداية القلوب، وتفريج الكروبات[3]، وسدّ الفاقات- فهو كافر بإجماع المسلمين.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ[4] وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ

---

(١) ساقطة من م وز.

(٢) في م: الذنب.

(٣) في م وز: الكروب.

(٤) في الأصل: الله.

بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ[1] مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٩]، وقال [الله][2] تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾﴾ [النساء: ١٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا[3] ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ

---

(١) في الأصل: خشية.

(٢) ساقطة من م وز.

(٣) في الأصل: هذا.

وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴿٩٥﴾ ﴾ [مريم: ٨٨-٩٥]، وقال [الله][1] تعالى: ﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ [يونس: ١٨]، وقال [الله][2] تعالى: ﴿ ۞ وَكَم [مِّن][3] مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِى شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾ [النجم: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾ [البقرة:

---

(١) ساقطة من م وز.

(٢) ساقطة من م وز.

(٣) ساقطة من الأصل.

٢٥٥]، وقال [الله][(١)] تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ﴾ [فاطر: ٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزمر: ٣٨]، ومثل هذا كثير في القرآن.

ومَنْ سِوَى الأنبياء من مشايخ العلم والدين، فمن[(٢)] أثبتهم وسائط بين الرسول وأمّته، يبلغونهم، [ويعلمونهم][(٣)]، ويؤدّبونهم، ويقتدون بهم، فقد

---

(١) ساقطة من م وز.

(٢) في الأصل: من.

(٣) ساقطة من الأصل.

أصاب في ذلك.

وهؤلاء إذا أجمعوا[١] فإجماعهم حجّة قاطعة، لا يجتمعون على ضلالة[٢]، وإن تنازعوا في شيء ردّوه[٣] إلى الله والرسول، إذ الواحد منهم ليس بمعصوم على الإطلاق، بل كلّ أحد [من الناس][٤] يؤخذ من قوله[٥] ويترك إلاّ رسول الله ﷺ، وقد قال النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء وإنَّ[٦] الأنبياء لم يورّثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه

---

(١) في الأصل: اجتمعوا.

(٢) في الأصل : الضلالة.

(٣) في الأصل: ردوا.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في م وز: كلامه.

(٦) في م: فإن.

فقد أخذ بحظّ وافر»[١].

وإن[٢] أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه، كالحجّاب الذين[٣] بين الملك ورعيته، بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه، [وأنّ الله تعالى][٤] إنما يهدي عباده، ويرزقهم [وينصرهم][٥] بتوسّطهم، [بمعنى أنّ الخلق][٦] يسألونهم، وهم يسألون الله؛ كما أنّ الوسائط عند الملوك، يسألون الملوك حوائج

---

(١) هو طرف من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، أخرجه أبو داود (٣٦٤١) والترمذي (٢٦٨٢) وابن ماجه (٢٢٣)، وصحّحه الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح السنن.

(٢) في م: فإن، وفي ز: ومن.

(٣) في طبع الرئاسة العامة: الذي.

(٤) في م وز: فالله.

(٥) ساقطة من م وز.

(٦) في م وز: فالخلق.

الناس[١] لقربهم منهم، والناس يسألونهم؛ أدبًا منهم أن يباشروا سؤال الملك، أو لأنّ طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك، لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب [للحوائج][٢]، فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه فهو كافر مشرك، يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلاّ قتل.

وهؤلاء مشبّهون لله، شبّهوا الخالق بالمخلوق[٣]، وجعلوا لله أندادا. وفي القرآن من الردّ على هؤلاء [ما لم تتسّع له هذه الفتوى، فإنّ الوسائط التي بين الملوك وبين الناس يكونون على أحد وجوه ثلاثة:

---

(١) في م وز: الحوائج للناس.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) في م وز: المخلوق بالخالق.

[**الوجه الأول**:][1] إمّا لإخبارهم من أحوال الناس بما لا يعرفونه. ومن قال: إنّ الله لا يعلم أحوال عباده حتى يخبره بتلك بعض الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم فهو كافر، بل هو سبحانه يعلم السرّ وأخفى، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء، وهو السميع البصير، يسمع ضجيج الأصوات، باختلاف اللغات، على تفنّن الحاجات، لا يشغله سمع عن سمع، ولا تغلطه المسائل[2]، ولا يتبرّم[3] بإلحاح الملحّين.

---

(١) زيادة من زهير وكذا من طبع الرئاسة، ولم ترد في م، ولا في المخطوطة التي اعتمد عليها زهير.

(٢) زاد زهير : [كثرة] المسائل، وذكر أنّ هذه زيادة لم ترد في المخطوطة «أ» و«ب».

(٣) تبّرم به: أي سئمه، وأبرمه أملّه وأضجره. أنظر لسان العرب مادة: برم.

[و][1] **الوجه الثاني**: أن يكون الملك عاجزًا عن تدبير رعيّته، ودفع أعدائه إلاّ بأعوان يعينونه، فلا بدّ له من أنصار وأعوان، لذلّه وعجزه، والله سبحانه ليس له ظهير ولا وليّ من الذلّ، قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [سبأ: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴿١١١﴾﴾ [الإسراء: ١١١].

وكلّ ما في الوجود من الأسباب فهو خالقه وربّه ومليكه، فهو الغني عن كلّ ما سواه، وكلّ ما سواه

---

(١) زيادة من ز.

فقير إليه، بخلاف الملوك المحتاجين إلى ظهير لهم[١]، وهم في الحقيقة شركاؤهم في الملك، والله تعالى ليس له شريك في الملك، بل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير][٢].

[و][٣] **الوجه الثالث**: أن يكون الملك ليس مريدًا لنفع رعيّته، والإحسان إليهم ورحمتهم إلا بمحرّك يحرّكه من خارج، فإذا خاطب الملك من ينصحه

---

(١) كذا في ز، وفي م: ظهرائهم.

(٢) هذه الجملة كلها ساقطة من الأصل، وذكر بدلها عبارة: شفيعا لأنه يشفع غيره، أي يصير له شفعاء، قال الله تعالى: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ﴾، وكل من أعان غيره في أمر فقد شفّعه فيه، والله تعالى وتر لا يشفعه فيه، والله تعالى أحد - كذا بالأصل - بوجه من الوجوه.

(٣) زيادة من م وز.

ويعظه[١] أو من يدلّ عليه، بحيث يكون يرجوه ويخافه، ويحرّك[٢] إرادة الملك وهمّته في قضاء حوائج رعيته، إمّا لما حصل في قلبه من كلام الناصح الواعظ المشير، وإمّا لما يحصل [له][٣] من الرغبة و[٤] الرهبة من كلام المدلّ عليه.

والله تعالى هو ربّ كلّ شيء ومليكه، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وكلّ الأسباب[٥] إنما تكون[٦] بمشيئته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

---

(١) في م: يعظمه، وكذا في المخطوطة «أ» و«ب» كما أشار إلى ذلك زهير، ثم صحّحها في المتن كما وردت بالأصل.

(٢) في م وز: تحركت، وسقط حرف: «و».

(٣) ساقطة من م.

(٤) في م وز: أو.

(٥) في م وز: الأشياء.

(٦) في الأصل: يكون.

وهو إذا أجرى نفع العباد بعضهم على [يد][١] بعض، فجعل هذا يحسن إلى هذا أو[٢] يدعو له، ويشفع فيه، ونحو ذلك، فهو الذي خلق ذلك كلّه، وهو الذي [خلق][٣] في قلب هذا المحسن [و][٤] الداعي [و] الشافع إرادةً[٥] الإحسان والدعاء والشفاعة، ولا يجوز أن يكون في الوجود من يكرهه على خلاف مراده، أو يعلّمه ما لم يكن يعلمه[٦]، أو من يرجوه الربّ[٧] [تعالى][٨] أو[٩] يخافه.

---

(١) ساقطة من م وز.

(٢) في م وز: و.

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) ساقطة من م وز، وكذا الذي بعدها.

(٥) في ز: من إرادة.

(٦) في م وز: يعلم.

(٧) في الأصل: رب.

(٨) ساقطة من م وز .

(٩) في م وز: و.

[ولهذا][١] قال [النبي][٢] ﷺ: «لا يقولنّ أحدكم: اللّهمّ اغفر لي إن شئت اللّهمّ ارحمني إن شئت ولكن ليعزم[٣] المسألة فإنّ الله[٤] لا مكره له»[٥].

و[إنّ][٦] الشفعاء الذين يشفعون عنده لا يشفعون

---

(١) زيادة من م وز.

(٢) زيادة من م وز.

(٣) في طبع الرئاسة: ليجزم، وذكر زهير في الحاشية أنّ في المخطوطة «أ»: ليجزم، وفي المخطوطة «ب»: ليحزم.

(٤) في م وز: فإنّه.

(٥) أخرجه البخاري (٥٩٨٠) ومسلم (٢٦٧٩) وأبو داود (١٤٨٣) والترمذي (٣٤٩٧) وابن ماجه (٣٨٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه دون قوله: «ولكن»، واللفظ لابن ماجه، وقال الباقي: فإنّه لا مكره...

(٦) زيادة من ز.

إلاّ بإذنه، [كما قال: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و][(١)] قال تعالى: ﴿وَلَا[(٢)] يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، و[قد][(٣)] قال [تعالى][(٤)]: ﴿[قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾][(٥)] وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣]، [فبيّن أنّ كلّ من دُعِيَ من دونه، ليس له ملك، ولا شِرك في الملك، ولا هو ظهير، وأنّ شفاعتهم لا

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) في ز: لا.

(٣) زيادة من ز.

(٤) زيادة من م وز.

(٥) زيادة من م وز.

تنفع إلا لمن أذن له][1].

وهذا بخلاف الملوك، فإنّ الشافع عندهم قد يكون له ملك، وقد يكون شريكًا لهم في الملك، وقد يكون مظاهرًا لهم معاونًا [لهم][2] على ملكهم.

وهؤلاء يشفعون عند الملك[3] بغير إذن الملوك، [هم][4] وغيرهم، والملك يقبل شفاعتهم، تارة لحاجته[5] إليهم، وتارة لخوفه[6] منهم، وتارة لجزاء إحسانهم إليه، ومكافأتهم على إنعامهم[7] عليه، حتى

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) زيادة من م وز.

(٣) في م وز: الملوك.

(٤) زيادة من م وز.

(٥) في م: بحاجته.

(٦) في ز وطبع الرئاسة: لخوف.

(٧) في م وز: ولإنعامهم.

إنّه يقبل شفاعة ولده وزوجته لذلك، [فإنّه محتاج إلى الزوجة وإلى الولد، حتى لو أعرض عنه ولده وزوجته][(١)] لتضرّر[(٢)] بذلك، ويقبل شفاعة مملوكه، فإنّه إذا[(٣)] لم يقبل شفاعته يخاف أن لا يطيعه أو أن يسعى في ضرره.

وشفاعة العباد بعضهم عند بعض[(٤)] كلّها من هذا الجنس، فلا يقبل أحد شفاعة أحد إلاّ لرغبة أو رهبة؛ والله تعالى لا يرجو أحدًا، ولا يخاف أحدًا[(٥)]، ولا يحتاج إلى أحد، بل هو الغنيّ، قال [الله][(٦)] تعالى: ﴿ أَلَآ

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) في الأصل: وإن تضرر.

(٣) في م وز: فإذا، وسقطت كلمة: إنه.

(٤) في الأصل: البعض.

(٥) في م وز: يخافه، وسقطت كلمة: أحدا.

(٦) ساقطة من م وز.

إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ[1] إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٦٦﴾ -إلى قوله- قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ﴾ [يونس: ٦٦-٦٨]، [وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [يونس: ٦٦]، بيّن ذلك سبحانه وتعالى أنّ من اتّبع من دون الله شركاء فليس معه علم، ليس معه إلاّ ظنّ وخرص، والظنّ المقرون بالخرص هو ظنّ باطل غير مطابق للحقّ، فإنّ الخرص تضمّن معنى الكذب، لقوله: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الذاريات: ١٠]، ومن ظنّ

---

(١) في الأصل: تبتعون.

أنّ «ما» هنا نافية فقد فسّر الآية بما هو خطأ، كما قد بُسط من غير هذا الموضع](١).

والمشركون يتّخذون شفعاء من جنس ما يعهدونه من الشفاعة [عند المخلوقين](٢)، قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ(٣) وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٨]، [وقال تعالى عن صاحب يس: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ

---

(١) هذه الجملة كلها ساقطة من م وز.

(٢) ساقطة من م وز.

(٣) في الأصل: ما لا ينفعهم ولا يضرهم -بالتقديم والتأخير-.

لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّيٓ إِذًا لَّفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [يس: ٢٢-٢٣]](١) ، وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ ۖ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأحقاف: ٢٨]، وأخبر عن المشركين أنّهم قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ

---

(١) ساقطة من م وز.

رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ ﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧]، فأخبر أنّ ما يُدعى من دونه لا يملك كشف الضرّ[١] ولا تحويله[٢]، وأنّهم يرجون رحمته، ويخافون عذابه، ويتقرّبون إليه، فهو سبحانه قد نفى ما [أثبتوه] من [توسّط] الملائكة[٣] والأنبياء إلاّ الشفاعة[٤] بإذنه.

---

(١) في م و ز: ضر.

(٢) في ز: تحويلا.

(٣) في م: ما من الملائكة، وذكر زهير أنه ورد في المخطوطة «أ» و«ب»: ما بين الملائكة، وصحّح العبارة في المتن فقال: ما أثبتوا للملائكة، وصحّحت الرئاسة العبارة في طبعتها فقالت: ما للملائكة. وقد جاءت العبارة في الأصل صحيحة سليمة، ولله الحمد والمنّة.

(٤) في م وز: من الشفاعة، وقد صحّحت الرئاسة العبارة فحذفت كلمة: من.

والشفاعة هي دعاء[(١)]، ولا ريب أنّ دعاء الخلق بعضهم لبعض نافع، والله قد أمر بذلك، لكن الداعي الشافع ليس له أن يدعو أو[(٢)] يشفع إلاّ بإذن [الله][(٣)] له في ذلك، فلا يشفع شفاعة نهى عنها، كالشفاعة للمشركين، والدعاء لهم بالمغفرة، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ [إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾][(٤)]﴾ [التوبة:

---

(١) في م: الدعاء.

(٢) في م وز: و.

(٣) سقطت من طبع الرئاسة.

(٤) ساقطة من م وز.

١١٣-١١٤]، وقال [الله][(١)] تعالى في حقّ المنافقين: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقين: ٥]، وقد ثبت في الصحيح[(٢)] أنّ

---

(١) ساقطة من م وز.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٠٠) عن ابن عباس وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أنه قال: «لما مات عبد الله بن أبي ابن سلول دُعِيَ له رسولُ الله ﷺ ليصلّي عليه، فلما قام رسول الله ﷺ وثبت إليه، فقلت: يا رسول الله أتصلّي على ابن أبي؟ وقد قال يوم كذا وكذا كذا وكذا أعدد عليه قوله. فتبسم رسول الله ﷺ وقال: أخِّرْ عني يا عمر. فلما أكثرت عليه قال: إني خيّرت فاخترت، لو أعلم أني إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها. قال: فصلّى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف فلم يمكث إلاّ يسيرًا حتى نزلت الآيتان من براءة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ إلى قوله ﴿وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾. قال: فعجبت بعد من جرأتي على رسول الله ﷺ يومئذ والله ورسوله

الله [تعالى][(١)] نهى نبيّه عن الاستغفار للمشركين والمنافقين، وأخبر أنّه لن[(٢)] يغفر [الله][(٣)] لهم، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله[(٤)]: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا وَلَا تَقُمۡ عَلَىٰ قَبۡرِهِۦٓۖ إِنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمۡ فَٰسِقُونَ ٨٤﴾ [التوبة: ٨٤]، [وقال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ

أعلم». وأخرجه أيضا (١٢١٠) ومسلم (٢٤٠٠و٢٧٧٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما بنحوه.

(١) ساقطة من م وز.

(٢) في م وز: لا.

(٣) ساقطة من م وز.

(٤) في الأصل: وقال.

لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [المنافقين: ٥]][1]، و[قد][2] قال تعالى: ﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [الأعراف: ٥٥]، [فهو سبحانه لا يحب المعتدين][3] في الدعاء، ومن الاعتداء في الدعاء أن يسأل العبد ما لم يكن الربّ ليفعله، مثل: أن يسأله منازل الأنبياء، وليس منهم، أو المغفرة للمشركين، ونحو ذلك، أو يسأله ما فيه معصية لله[4]، كإعانته على الكفر والفسوق والعصيان، فالشفيع الذي أذن [الله][5] له في الشفاعة شفاعته[1] من[2] الدعاء الذي

---

(١) زيادة من ز.

(٢) زيادة من م وز.

(٣)ساقطة من م.

(٤) في م: الله.

(٥) ساقطة من الأصل.

ليس فيه عدوان، ولو سأل [أحد من الأنبياء لأحد][٣] دعاء لا يصلح له، لم[٤] يُقرّ عليه، فإنّهم معصومون أن يقرّوا على ذنب[٥]، ولهذا لما[٦] قال نوح: ﴿ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ[٧] وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [هود: ٤٥]، قال الله[٨]: ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنِّىٓ

---

(١) في طبع الرئاسة: وشفاعته.

(٢) في م وز: في.

(٣) في م وز: أحدهم.

(٤) في م: لا.

(٥) في م وز: ذلك.

(٦) في م وز: كما.

(٧) في الأصل: للحق.

(٨) في م وز: تعالى.

أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [هود: ٤٦-٤٧].

وكل شافع وداع[١] دعا الله [سبحانه وتعالى][٢] وشفّع فلا تكون شفاعته ودعاؤه[٣] إلاّ بقضاء الله وقدره ومشيئته، وهو الذي يجيب الدعاء، ويقبل الشفاعة، فهو الذي خلق السبب والمسبّب؛ والدعاء من جملة الأسباب التي يقدّرها[٤] [الله][٥] سبحانه وتعالى.

---

(١) في م وز: داع شافع.

(٢) زيادة من م وز.

(٣) في م وز: يكون دعاؤه وشفاعته.

(٤) في م وز: قدرها.

(٥) زيادة من م وز.

وإذا كان كذلك[١]، فالالتفات إلى الأسباب شركٌ في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقصٌ في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكليّة قدحٌ في الشرع، بل العبد يجب أن يكون توكّله ودعاؤه وسؤاله ورغبته إلى الله [سبحانه][٢] تعالى، [والله][٣] يقدّر له من الأسباب -من دعاء الخلق وغيرهم- ما يشاء[٤].

والدعاء مشروع أن يدعو الأعلى للأدنى، والأدنى للأعلى، ومن ذلك طلب الدعاء والشفاعة[٥] من الأنبياء، كما كان المسلمون يستشفعون بالنبي ﷺ في

---

(١) في طبع الرئاسة: ذلك.

(٢) زيادة من م وز.

(٣) سقطت من طبع الرئاسة.

(٤) في م وز: شاء.

(٥) في م وز: فطلب الشفاعة والدعاء -بالتقديم والتأخير- وسقطت كلمة: ومن ذلك.

الاستسقاء، ويطلبون منه الدعاء[١]، ولذلك[٢] بعده استسقى عمر [بن الخطاب][٣] والمسلمون بالعباس عمّه[٤].

والناس يطلبون الشفاعة يوم القيامة من الأنبياء،

---

(١) من ذلك ما رواه أنس بن مالك: «أنّ رجلا دخل المسجد يوم جمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبل رسول الله ﷺ قائما ثم قال: يا رسول الله. هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا. فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: اللّهمّ أغثنا اللّهمّ أغثنا اللّهمّ أغثنا» الحديث. أخرجه البخاري (٩٦٨) ومسلم (٨٩٧).

(٢) في م وز: بل وكذلك.

(٣)ساقطة من م وز.

(٤) أخرجه البخاري (٩٦٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعبّاس بن عبد المطلب فقال: اللّهمّ إنّا كنّا نتوسّل إليك بنبيّنا فتسقينا، وإنّا نتوسّل إليك بعمّ نبيّنا فاسقنا. قال: فيُسْقَوْن».

ومحمد ﷺ هو[(١)] سيّد الشفعاء[(٢)]، وله شفاعات

---

(١) في م وز: وهو.

(٢) وذلك فيما رواه البخاري (٤٢٠٦) ومسلم (١٩٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ أَبُو النَّاسِ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ وَيَذْكُرُ ذَنْبَهُ فَيَسْتَحِي ائْتُوا نُوحًا فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ وَيَذْكُرُ سُؤَالَهُ رَبَّهُ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ فَيَسْتَحِي فَيَقُولُ: ائْتُوا خَلِيلَ الرَّحْمَنِ فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ ائْتُوا مُوسَى عَبْدًا كَلَّمَهُ اللَّهُ وَأَعْطَاهُ التَّوْرَاةَ فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ وَيَذْكُرُ قَتْلَ النَّفْسِ بِغَيْرِ نَفْسٍ فَيَسْتَحِي مِنْ رَبِّهِ فَيَقُولُ: ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَكَلِمَةَ اللَّهِ وَرُوحَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ فَيَأْتُونِي فَأَنْطَلِقُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنَ لِي فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ وَسَلْ تُعْطَهْ وَقُلْ يُسْمَعْ

يختصّ ببعضها[١]، [وبعضُها -وإن شاركه فيه غيره- فله منه ما لا يحصل لغيره][٢].

ومع هذا فقد ثبت في الصحيح[٣] عن النبي ﷺ أنه قال[٤]: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثمّ

=وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَحْمَدُهُ بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ ثُمَّ أَعُودُ إِلَيْهِ فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي مِثْلَهُ ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأَقُولُ مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ». وقوله: «لست هناكم» يعني: لست أهلا لذلك.

(١) في م وز: بها.

(٢) ساقطة من م وز.

(٣) في م وز: الصحيحين، والصحيح ما ثبت في الأصل، فإنّ الحديث قد تفرّد به مسلم (٣٨٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٤) في الأصل: قال قال -مكرر-.

صلّوا عليَّ فإنّه من صلّى عليّ واحدة[١] صلّى الله عليه [بها][٢] عشرًا ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنّها درجة في الجنّة لا تنبغي[٣] إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون ذلك العبد فمن سأل الله لي الوسيلة حلّت له[٤] شفاعتي يوم القيامة»، وقد قال لعمر [بن الخطاب][٥] لما أراد أن يعتمر وودّعه: «لا تنسنا يا أخي[٦] من دعائك»[٧].

---

(١) في م وز: مرة، وفي صحيح مسلم: صلاة.

(٢) ساقطة من م وز، وهي ثابتة في صحيح مسلم.

(٣) في الأصل: ينبغي.

(٤) في جميع النسخ: عليه، والتصحيح من مصادر التخريج، وقد صحّحها زهير.

(٥)ساقطة من م وز.

(٦) في م وز: يا أخي لا تنسني.

(٧) أخرجه أبو داود (١٤٩٨) والترمذي (٣٥٦٢) وابن

فالنبي ﷺ قد طلب من أمّته أن تدعو[١] له، ولكن ليس ذلك من باب سؤالهم، بل أمرُه لهم بذلك[٢] كأمره لهم بسائر الطاعات التي يثابون عليها، مع أنّه ﷺ له [من الأجر][٣] مثل أجورهم في[٤] كلّ ما يعملونه[٥]، فإنّه قد صحّ عنه أنّه [ﷺ][٦] قال: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه[٧]

ماجه (٢٨٩٤) عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما قال: «استأذنت النبي ﷺ في العمرة فأذن لي وقال: فذكره»، وضعّفه الشيخ الألباني رحمه الله في ضعيف السنن.

(١) في م وز: يدعو.

(٢) في م وز: بذلك لهم.

(٣) ساقطة من م وز.

(٤) في الأصل: من.

(٥) في طبع الرئاسة: يفعلونه.

(٦) زيادة من ز.

(٧) في م: اتبعه، وكذا في التي بعدها.

من غير أن ينقص [ذلك][١] من أجورهم شيئا ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من تبعه لا ينقص[٢] [ذلك] من أوزارهم شيئا»[٣]، وهو داعي الأمّة إلى كلّ هدى، فله مثل أجورهم في كلّ ما اتبعوه فيه.

وكذلك إذا صلّوا عليه، فإنّ الله [سبحانه][٤] يصلّي على أحدهم عشرًا، وله مثل أجورهم، مع ما يستجيبه [سبحانه] من دعائهم له، فذلك الدعاء قد أعطاهم الله أجرهم عليه، وصار ما حصل له [به][٥]

---

(١) ساقطة من م وز، وكذا التي بعدها.

(٢) في م وز: من غير أن ينقص.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٧٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه به إلا أنه قال: «... وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلاَلَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا».

(٤) ساقطة من م وز، وكذا لتي بعده.

(٥) سقطت من طبع الرئاسة.

من النفع نعمة من الله عليه.

وقد ثبت عنه في الصحيح[١] أنّه قال: «ما من رجل يدعو[٢] لأخيه بظهر الغيب بدعوة إلاّ وكّل الله به ملكًا كلّما دعا [بخير][٣] لأخيه بدعوة قال الملك الموكّل به: آمين ولك بمثله[٤]»، وفي حديث آخر: «أسرع الدعاء [إجابة][٥] دعوة غائب لغائب»[٦].

---

(١) أخرجه مسلم (٧٢٣٢) عن أبي الدرداء رضي الله عنه بنحوه.

(٢) في الأصل: يدعوه.

(٣) في الأصل: بمثله، والتصحيح من صحيح مسلم، وقد سقطت من م وز.

(٤) في م: مثل ذلك، وفي ز: بمثل ذلك، وفي صحيح مسلم: «بمثل»، وعبارة الأصل هي رواية ابن ماجه (٢٨٩٥).

(٥) ساقطة من م، وكذا من طبع الرئاسة.

(٦) أخرجه أبو داود (١٥٣٥) والترمذي (١٩٨٠) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا

فالدعاء للغير ينتفع به الداعي [والمدعو له][1]، وإن كان الداعي دون المدعو له، [فدعاء المؤمن لأخيه ينتفع به][2] الداعي والمدعو له، فمن قال لغيره: أدعُ لي، وقصد انتفاعهما جميعا بذلك، كان هو وأخوه متعاونَيْنِ على البرّ والتقوى، فهو نبّه المسؤول، وأشار عليه بما ينفعهما، [والمسؤل فعل ما ينفعهما][3] بمنزلة من يأمر غيره ببرّ وتقوى، فيثاب المأمور على فعله، والآمر [أيضا][4] يثاب [مثل ثوابه][1]، لكونه دعا

=نعرف إلا من هذا الوجه، والإفريقي يُضعّف في الحديث، ولهذا ضعّفه الشيخ الألباني رحمه الله في ضعيف السنن.

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) في الأصل: وينتفع بالدعاء، وسقطت عبارة: فدعاء المؤمن لأخيه.

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) ساقطة من الأصل.

إليه، لا سيما ومن[٢] الأدعية ما يؤمر بها[٣] العبد، كما قال تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]، فأمره بالاستغفار، ثمّ قال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾ [النساء: ٦٤]، فذكر سبحانه استغفارهم، واستغفار الرسول لهم، أنّ[٤] ذاك مما أمر [الله][٥] به الرسول، حيث أمره أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات، ولم يأمر الله مخلوقًا أن يسأل [مخلوقًا شيئًا][٦] لم يأمر الله

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) في طبع الرئاسة: من.

(٣) في الأصل: به.

(٤) في م وز: إذ.

(٥) ساقطة من م.

(٦) ساقطة من الأصل.

المخلوق [المسؤول][١] به، بل ما أمر الله [به][٢] العبد أمرَ إيجاب أو استحباب، ففِعْلُه هو عبادة لله وطاعة وقربة إلى الله، وصلاح[٣] لفاعله وحسنة منه[٤]؛ وإذا فعل ذلك كان [ذلك][٥] من أعظم إحسان[٦] الله إليه، وإنعامه عليه، بل أجلّ[٧] نعمة أنعم الله بها على عبده أن هداه[٨] للإيمان.

---

(١) ساقطة من م وز.

(٢) سقطت من جميع النسخ، وهي زيادة يقتضيها السياق، وقد زادها زهير.

(٣) في الأصل: فصلاح.

(٤) في م وز: فيه.

(٥) ساقطة من م وز.

(٦) في الأصل: إحسانه، وفي م: لإحسانه.

(٧) في الأصل: كل.

(٨) في م وز: عباده أن هداهم.

والإيمان قول وعمل، يزيد[١] بالطاعة والحسنات، فكلّما[٢] ازداد[٣] العبد عملاً للخير إزداد إيمانه، [و][٤] هذا هو الإنعام الحقيقي المذكور في قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، وفي قوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم [مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩][٥]﴾ [النساء: ٦٩]، بل نِعَمُ الدنيا بدون الدين، هل يسمّى[٦] نعمة أم لا؟ فيه قولان

---

(١) في طبع الرئاسة: جائز.

(٢) في م وز: وكلما.

(٣) في الأصل: أراده.

(٤) ساقطة من م وز.

(٥) ساقطة من م وز.

(٦) في م وز: هي من نعمه، وفي طبع الرئاسة: هل هي نعمة.

مشهوران للعلماء [من أصحابنا وغيرهم][١]. والتحقيق أنّها نعمة من وجه وإن لم تكن نعمة تامة من وجه[٢].

وأما الإنعام بالدين [الذي ينبغي طلبه][٣] فهو [فعل][٤] ما أمر الله به من واجب أو[٥] مستحب، فهو الخير الذي ينبغي طلبه باتّفاق المسلمين، وهو النعمة المحقّقة[٦] عند أهل السنّة؛ إذ عندهم أنّ الله هو الذي أنعم بفعل الخير، والقدرية عندهم إنما أنعم بالقدرة [عليه][٧] الصالحة للضدين فقط.

---

(١) زيادة من م وز.

(٢) في الأصل: وجهين.

(٣) زيادة من م وز.

(٤) ساقطة من م وز.

(٥) في م وز: و.

(٦) في م وز: الحقيقية.

(٧) ساقطة من الأصل.

والمقصود هنا أنّ الله [تعالى][١] لم يأمر مخلوقًا أن يسأل مخلوقًا إلاّ ما كان مصلحة لذلك المخلوق [المسؤول][٢]: إما واجبًا وإمّا مستحبًا[٣]، [فإنّه][٤] سبحانه لا يطلب من العبد إلاّ ذلك، [فكيف يأمر غيره أن يطلب منه غير ذلك؟ بل قد حرّم على العبد][٥] أن يسأل العبد مسألة[٦] إلاّ عند الضرورة، [وإن كان عطاء المال مستحبًّا.

ثم من طلب من غيره إمّا واجبا وإما مستحبًّا][٧]

---

(١) ساقطة من م وز.

(٢)ساقطة من م وز.

(٣) في م وز: إما واجب أو مستحب.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) في م وز: ماله.

(٧) هذه العبارة ساقطة من م وز، وذكر بدلها: و.

إن كان قصده مصلحة المأمور، أو مصلحته ومصلحة المأمور، فهذا مثاب[١] على ذلك؛ وإن كان مقصوده[٢] حصول مطلوبه من غير قصد منه لانتفاع المأمور، فهذا من نفسه أُتِيَ؛ ومثل هذا السؤال لا يأمر الله به قط، بل قد ينهى[٣] عنه، إذ هذا سؤال محض للمخلوق من غير قصده لنفعه ولا لمصلحته، والله [تعالى][٤] يأمرنا أن نعبده ونرغب إليه، ويأمرنا أن نحسن إلى عباده.

وهذا [إذا][٥] لم يقصد لا هذا ولا هذا، فلم يقصد

---

(١) في م وز: يثاب.

(٢) في م وز: قصده.

(٣) في م وز: نهى.

(٤) ساقطة من م وز.

(٥) ساقطة من م وز.

الرغبة إلى[١] الله ودعائه، وهو الصلاة، ولا قصد الإحسان إلى المخلوق[٢] الذي هو الزكاة، وإن كان العبد قد لا يأثم بمثل هذا السؤال، لكن فرق بين[٣] ما يؤمر به العبد[٤]، و[بين][٥] ما يؤذن [له][٦] فيه؛ ألا ترى أنّه [ﷺ][٧] قال -في حديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنّة بغير حساب-: إنّهم: «لا يَسْتَرْقُونَ»[٨]،

---

(١) في الأصل: إلا.

(٢) في ز وطبع الرئاسة: الخلق.

(٣) في م وز: ما بين.

(٤) في ز: العبد به.

(٥)ساقطة من م وز.

(٦) زيادة من م وز.

(٧) ساقطة من م وز.

(٨) أخرجه البخاري (٥٣٧٨؛٦١٠٧) مختصرا ومطوّلا ومسلم (٢٢٠) عن ابن عباس أنّ رسول الله ﷺ قال:

وإن كان الاسترقاء جائزًا.

وهذا قد بسطناه في غير هذا الموضع. [وبيّنا أنّ الأصل في سؤال الخلق أن يكون محرّمًا، إنما يباح للحاجة، فإنّ السؤال للمخلوق فيه ذلّ للناس، وهو ظلم من العبد لنفسه، وفيه إيذاء المسؤول، وهو جنس ظلم العباد، وفيه خضوع العبد لغير الله، وهو من جنس الشرك، ففيه أجناس الظلم الثلاثة: الظلم المتعلّق بحقّ الله، وظلم العباد، وظلم العبد نفسَه][1].

والمقصود هنا أنّ منْ أثبت وسائط بين الله وبين خِلقه، كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعيّة فهو مشرك، بل هذا دين المشركين عبّاد الأوثان، كانوا

=«يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ ولا يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»

(١) هذه الجملة كلها ساقطة من م وز.

يقولون: إنّها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنّها وسائط[١] يتقرّبون بها إلى الله [تعالى][٢]، وهو من الشرك الذي أنكره الله [تعالى][٣] على النصارى، حيث قال: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ [٤]أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٣١﴾ [التوبة: ٣١]، و[قد][٥] قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمۡ يَرۡشُدُونَ ١٨٦﴾

---

(١) في م وز: وسائل.

(٢) ساقطة من م وز.

(٣) ساقطة من م وز.

(٤) في الأصل: وقال ما.

(٥) زيادة من ز.

[البقرة: ١٨٦]، أي ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ إذا دعوتهم بالأمر والنهي، ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [أي][1] أني[2] أجيب دعاءهم لي بالمسألة والتضرّع.

وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب ۝٨ ﴾ [الشرح: ٧-٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ﴾ [النمل: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿ يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ۝٢٩ ﴾ [الرحمن: ٢٩].

---

(١) زيادة من ز.

(٢) في م وز: أن.

وقد بيّن الله هذا التوحيد في كتابه، وحسم مواد الإشراك به، حتى لا يخاف أحد غير الله، ولا يرجو سواه، ولا يتوكّل إلا عليه، قال[١] تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [المائدة: ٤٤]، [وقال تعالى][٢]: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [-أي يخوفكم أولياءه-][٣] ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾[آل عمران: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ

---

(١) في م وز: وقال.

(٢) ساقطة من م.

(٣) ساقطة من الأصل.

بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]، [وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٥٢﴾ [النور: ٥٢]][(١)]، فبيّن أنّ الطاعة لله ولرسوله[(٢)]، وأمّا الخشية [والتقوى][(٣)] فلله[(٤)] وحده.

وقال [الله][(٥)] تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسْبُنَا [ٱللَّهُ][(٦)] سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ [إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ۝٥٩﴾ [التوبة: ٥٩]،

---

(١) سقطت من طبع الرئاسة.

(٢) في م وز: رسوله.

(٣) ساقطة من م وز.

(٤) في الأصل: لله.

(٥) ساقطة من م وز.

(٦) ساقطة من الأصل.

فبيّن أنّ الإيتاء لله والرسول، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]، فإنّ الرسول ﷺ هو الذي يبيّن ما أمرنا الله به وما نهانا عنه، وما أباحه لنا.

وأمّا التحسّب فهو لله وحده، كما قالوا: حسبنا الله](١).

ونظيره قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ [إِنَّ ٱلنَّاسَ](٢) قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وقد كان النبي ﷺ يحقّق هذا التوحيد لأمّته، ويحسم عنهم مواد الشرك، إذ هذا تحقيق قولنا: لا إله

---

(١) هذه الجملة كلّها ساقطة من م وز.

(٢) سقطت من الأصل.

إلا الله، فإنّ الإله هو الذي تألهه القلوب بكمال المحبّة[١] والتعظيم، والإجلال والإكرام، والرجاء والخوف، حتى قال لهم: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله ثمّ شاء[٢] محمد»[٣]، وقال لرجل قال له[٤]: ما شاء الله وشئت! فقال: «أجعلتني لله ندّا؟! بل[٥] ما شاء الله وحده»[١]، وقال:

---

(١) في الأصل: بالمحبة، وفي م: لكمال المحبّة، والتصحيح من ز، ومن طبع الرئاسة.

(٢) في الأصل: ما شاء، ولم ترد في كتب الحديث.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٩٨٠) وأحمد (٥/ ٣٨٤؛٣٩٤؛٣٩٨) عن حذيفة رضي الله عنه بلفظ: «فلان» بدل «محمد». وصحّحه الشيخ الألباني في الصحيحة (١٣٧). وله شاهد من حديث الطفيل ابن سخبرة أخي عائشة لأمّها بإسناد صحيح. أنظر المرجع السابق (١٣٨).

(٤) في م وز: وقال له رجل.

(٥) في ز: قل، ولم تثبت في مصادر التخريج.

«من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت»[٢]، وقال: «من حلف بغير الله فقد أشرك»[٣]، وقال لابن عباس: «إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله جفّ القلم بما أنت لاقٍ فلو جهدت الخليقة [على][٤] أن تنفعك لم تنفعك إلا بشيء [قد][٥] كتبه الله لك، ولو جهدت أن تضرك لم تضرك إلا بشيء

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧٨٣) وابن ماجه (٢١١٧) وأحمد (١/ ٢١٤؛ ٢٢٣-٢٢٤؛ ٢٨٣؛ ٣٤٧) بإسناد حسن. أنظر الصحيحة (١٣٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٣٣) ومسلم (١٦٤٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٥١) والترمذي (١٥٣٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما. وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وصحّحه الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح السنن، وفي الصحيحة (٢٠٤٢).

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) ساقطة من م وز.

كتبه الله عليك»[١]، وقال أيضا: «لا تطروني كما

---

(١) هو طرف من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه الترمذي (٢٥١٦) وأحمد (١/ ٢٩٣؛٣٠٣؛٣٠٧). وأوّله: قال: «كنت خلف رسول الله ﷺ يوما فقال: يا غلام إنّي أعلّمك كلمات: احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده تجاهك...» وذكر تمامه بنحوه إلا أنّه: «واعلم أنّ الأمّة لو اجتمعت ...» بدل: «فلو جهدت الخليقة»، بل لم أجد هذه العبارة في كتب الحديث، وأقرب لفظ إليها ما رواه الحاكم (٣/ ٦٢٣) بلفظ: «فلو جهد الناس»، وفي رواية له (٣/ ٦٢٤): «واعلم أنّ الخلائق لو اجتمعوا..». والحديث صحّحه الترمذي والحاكم، وكذا الشيخ الألباني رحمه الله في تخريجه لأحاديث الرسالة وفي صحيح الترمذي، وللحافظ ابن رجب الحنبلي رسالة لطيفة في شرح هذا الحديث، أسماها: «نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس»، وهي مطبوعة متداولة، كما أفاض في شرحه في «جامع العلوم والحكم» (الحديث التاسع عشر).

أطرت النصارى عيسى ابن مريم فإنما[١] أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»[٢]، وقال: «اللّهمّ لا تَجعَلْ قبْري وَثَنًا يُعْبَدُ[٣]»[٤]، وقال: «لا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا

---

(١) في م وز: وإنما.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٦١) عن عمر رضي الله عنه بلفظ: «عبده» بدل «عبد»، نعم، هي رواية أحمد (١/ ٢٤؛٤٧) إلا أنه قال: «فقولوا: عبده ورسوله» .

(٣) في الأصل بزيادة: من بعدي، ولم تثبت في شيء من كتب الحديث، ولهذا حذفتها.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٤١٤) عن عطاء بن يسار مرسلا، وتمامه: «اشتدّ غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وقد أسنده عمر بن محمد عن أبي سعيد عن النبي ﷺ. قال العلاّمة ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٤٢): وهو من ثقات أشراف أهل المدينة، روى عنه مالك بن أنس والثوري وسليمان بن بلال وغيرهم، وهو عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فهذا الحديث صحيح عند=

وصَلُّوا عَلَيَّ [حيث ما كنتم] فَإنَّ صلاتكم تَبْلُغُنِي[(١)]»[(٢)]، وقال في مرضه: «لَعَنَ اللهُ اليَهُود والنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ يُحَذِّرُ ما

=من قال بمراسيل الثقات، وعند من قال بالمسند، لإسناد عمر ابن محمد له، وهو ممن تقبل زيادته. وبالله التوفيق اهـ. وقد رواه أحمد (٢/ ٢٤٦) من طريق أخرى عن أبي هريرة دون قوله: «يعبد»، وتمامه: «لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». وصحّحه الشيخ الألباني رحمه الله في تخريجه لأحاديث الرسالة، وكذا في أحكام الجنائز (ص٢١٧).

(١) في م وز بزيادة: «حيث ما كنتم»، وهي رواية أبي داود دون ذكرها في الأولى.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) وأحمد (٢/ ٣٦٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الشيخ الألباني رحمه الله في أحكام الجنائز (ص٢٨٠-مكتبة المعارف): إسناده حسن، وهو على شرط مسلم، وهو صحيح بما له من طرق وشواهد.

صَنَعُوا[١]». قالت عائشة [رضي الله عنها][٢]: «ولولا ذلك لأبرز قبرُه ولكن كره أن يتّخذ مسجدًا»[٣].

وهذا باب واسع، ومع علم المؤمن أنّ الله ربّ كلّ شيء ومليكه فإنّه [لا][٤] ينكر ما خلقه الله من الأسباب، كما جعل المطر سببًا لإنبات النبات[٥]،

---

(١) في الأصل: «فعلوا»، ولم ترد في كتب الحديث.

(٢) ساقطة من م وز.

(٣) لفق المصنّف رحمه الله بين حديثين، فالشطر الأول أخرجه البخاري (٤٢٥) ومسلم (٥٣١) عن عائشة وابن عباس بلفظ: «لعنة الله ...». والشطر الثاني أخرجه البخاري (١٢٤٤) ومسلم (٥٢٩) عن عائشة دون قوله: «يحذر ما صنعوا». ولم يتنبّه لهذا الشيخ الألباني رحمه الله في تخريجه لأحاديث الرسالة، ولا زهير الشاويش في تحقيقه.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في الأصل: للنبات، وسقطت: لإنبات.

قال[١] [الله][٢] تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وكما جعل الشمس والقمر سببًا لما خلقه[٣] بهما، وكما جعل الشفاعة والدعاء سببًا لما يقضيه بذلك، مثل صلاة المسلمين على الجنازة[٤]، فإنّ ذلك من الأسباب التي يرحم الله الميّت[٥] بها، ويثيب عليها المصلّين عليه.

لكن ينبغي أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور.

أحدها: أنّ السبب المعيّن لا يستقل بالمطلوب، بل

---

(١) في الأصل: وقال.

(٢) زيادة من م وز.

(٣) في م وز: يخلقه.

(٤) في م وز: جنازة الميت.

(٥) في م وز: يرحمه الله.

لابد معه من أسباب أخر، ومع هذا فلها موانع، فإن لم يكمّل الله الأسباب، ويدفع الموانع، لم يحصل المقصود، وهو سبحانه ما شاء كان وإن لم يشأ الناس، [وما شاء الناس][1] لا يكون إلاّ أن يشاء الله.

الثاني: أن لا يجوز أن[2] يعتقد أنّ الشيء سبب إلاّ بعلم، فمن أثبت شيئًا [سببًا][3] بلا علم أو بخلاف[4] الشرع كان مبطلاً، مثل من يظنّ أنّ النذر سبب في دفع البلاء، وحصول النعماء، وقد ثبت في الصحيحين[5] عن النبي ﷺ [أنّه][1] نهى عن النذر

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) في الأصل: أن لا.

(٣) سقطت من طبع الرئاسة.

(٤) في م وز: يخالف.

(٥) أخرجه البخاري (٦٢٣٤؛٦٣١٤-٦٣١٥) ومسلم (١٦٣٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما، واللفظ لمسلم.

وقال: «إنّه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل».

الثالث: أنّ الأعمال الدينية لا يجوز أن يتّخذ منها شيء سببًا[٢] إلا أن تكون مشروعة، فإنّ العبادات مبناها على التوقيف[٣]، فلا يجوز للإنسان أن يشرك بالله، فيدعو غيره، وإن ظنّ أنّ ذلك سبب في حصول بعض أغراضه[٤].

وكذلك[٥] لا يعبد الله بالبدع المخالفة للشريعة، وإن ظنّ ذلك، فإنّ الشياطين قد تعين الإنسان على

---

(١) زيادة من م وز.

(٢) في الأصل: تتخذ سببا.

(٣) في الأصل: التوفيق، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: أعراضه -بالعين المهملة-، وكذا في التي بعدها. وهو تصحيف.

(٥) في ز: ولذلك.

بعض مقاصده إذا أشرك، وقد يحصل بالكفر والفسوق والعصيان بعض أغراض الإنسان، فلا يحلّ له ذلك، إذ المفسدة الحاصلة [به راجحة على المصالح][(١)]، والرسول ﷺ إنما بُعث[(٢)] بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيلِ المفاسد وتقليلها، فما أمر الله به فمصلحته راجحة، وما نهى عنه فمفسدته راجحة.

وهذه الجملة[(٣)] لها بسط لا يحتمله هذا الموضع[(٤)]، والله [سبحانه][(٥)] أعلم.

---

(١) في م وز: بذلك أعظم من المصلحة الحاصلة به.

(٢) في م وز: إذ الرسول بعث...

(٣) في م وز: الجمل.

(٤) في م وز: تحتمله هذا الورقة، وفي طبع الرئاسة: الوريقات.

(٥) ساقطة من م وز.

[والحمد لله وحده، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليمًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل][1]

تمت قاعدة الواسطة بحمد الله تعالى ومنّه

والحمد لله ربّ العالمين

تم

---

(١) زيادة من ز.